الأمم المتحدة S/PV.10046

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **10046**

الاثنين، 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، الساعة 16/45

نيويورك

الرئيس	السيد بيو/السيد كانو	(سيراليون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	باكستان	السيد أحمد
	بنما	السيد ألفارو دي ألبا
	الجزائر	السيد بنجامع
	جمهورية كوريا	السيد تشا
	الدانمرك	السيدة لاسين
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	الصومال	السيد عثمان
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة رودريغيز – بيركيت
	فرنسا	السيد بونافون
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد والتز
	اليونان	السيدة بالتا

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة 16/50.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل إسرائيل إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2025/748، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.أعطي الكلمة الآن للأعضاء الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد والتز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): كانت غزة – التي يقطنها أكثر من مليوني نسمة – بوتقة للصراع، وجحيما على الأرض، على مدى عامين طويلين، حيث واجهت وحشية حماس وإرهابها رد إسرائيل الشرس، وتحولت أماكن كانت فيها مدارس إلى أنقاض، وأماكن كانت فيها ملاعب حافلة إلى قبور. ويرتفع عدد القتلى إلى عشرات الآلاف، وينخر الجوع في عظام الضعفاء، ويخفق الأمل كما تخفق الشمعة في العاصفة. ولكننا اليوم، 17 تشرين الثاني/نوفمبر، نقف على مفترق طرق. فاليوم، لدينا القدرة على إخماد النيران وإضاءة طريق للسلام.

ويتمثل هذا الطريق في مشروع قرار مجلس الأمن المعروض علينا (S/2025/748) – وهو مخطط جريء وعملي منبثقة عن خطة الرئيس ترامب الشاملة المكونة من 20 نقطة لإنهاء النزاع في غزة، التي صيغت في نيران الدبلوماسية مع قطر ومصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وتركيا وباكستان وإندونيسيا. فقد وقفت هذه البلدان إلى جانب الرئيس ترامب، هنا في هذه القاعة بالذات، في هذه القاعة بالذات. ووقفت إلى جانبه خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة، قبل ثمانية أسابيع فقط، ودافعت الآن علنا عن مشروع هذا القرار. ثم وقف أكثر من عشرة رؤساء دول أوروبية، بما في ذلك رؤساء دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي والأمين العام للأمم المتحدة ومحمود عباس إلى جانب الرئيس ترامب في شرم الشيخ بعد أن عرض خطته على الكنيست الإسرائيلي. ولذلك أسأل الأعضاء قبل هذا التصويت: إزاء هذا النوع من الدعم، وإذا استطاعت المنطقة الأكثر تأثرا – أي الدول العربية والدول ذات الأغلبية المسلمة والفلسطينيين والإسرائيليين – قبول مشروع القرار هذا، فكيف يمكن لأحد أن يعارضه؟ هناك قول مأثور قديم من المنطقة التي أنتمي إليها: «لا يمكنك أن تكون كاثوليكيا أكثر من البابا». وأنا أسأل الجميع اليوم، هل هم أكثر صوابا في هذه القضية ممن يجب أن يعيشوا معها وسيستفيدون في نهاية المطاف من هذه الخطة للسلام؟

إن مشروع هذا القرار ليس مجرد وعد على ورق؛ بل هي حبل نجاة. فمشروع القرار يقر بوقف لإطلاق النار تم التوصل إليه بشق الأنفس؛ وأشكر المبعوث الخاص ستيف ويتكوف وصديقي العزيز جاريد كوشنر، اللذين توصلا إلى ما قال الكثيرون إنه مستحيل. وهو إطلاق سراح الرهائن الأحياء. ولا يزال أمامنا – بالتأكيد – مزيد من العمل، في ظل معاناة الأسر، ولكن لدينا وقف لإطلاق النار لا يزال ساريا. فقد أسكتت خطتهما المدافع وأتاحت تحرير 45 رهينة في هذه الخطوة الأولى الهشة. وأود أن أؤكد بوضوح أن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة بضمان عودة رفات آخر ثلاثة رهائن تحتجزها حماس إلى الوطن.

ويأذن مشروع القرار بانتشار القوة الدولية لتحقيق الاستقرار، وهي تحالف قوي من حفظة السلام، والعديد منهم من دول ذات أغلبية مسلمة مثل إندونيسيا وأذربيجان وغيرها، تحت قيادة موحدة. وسيتولى هؤلاء الشجعان تأمين شوارع غزة، وسيشرفون على نزع السلاح، وسيقومون بحماية المدنيين، وسيرافقون المساعدات عبر ممرات آمنة، كل ذلك بينما تقوم إسرائيل بتقليص وجودها تدريجيا وتضطلع الشرطة الفلسطينية بدور جديد.

ويقع في صميم هذه الخطة مجلس السلام، وهو إدارة انتقالية مع تنسق دولي وتمويل إعادة الإعمار من صندوق ائتماني مخصص، يدعمه البنك الدولي نفسه، لإعادة بناء الحياة المحطمة. فالمنازل والمستشفيات والمدارس – هذا ما سنراه من خلال هذه الخطة ومشروع القرار هذا: ليس نقاطا للمناقشة، بل منجزات فعلية. والأهم من ذلك، وفقا للصياغة التي جرى التفاوض عليها بعناية في الخطة المكونة من 20 نقطة، يرسم مشروع هذا القرار مسارا يمكن أن يتيح للفلسطينيين تقرير المصير، بعد انتهاء السلطة الفلسطينية من الإصلاحات اللازمة، حيث تحل أغصان الزيتون محل الصواريخ وهناك فرصة للاتفاق على آفاق العمل السياسي. فهي تفك قبضة حماس. وتكفل نهوض غزة من ظل الإرهاب، حرة ومزدهرة وآمنة.

ونسمع المنتقدين يتهامسون عن التحديات – كان لدى روسيا مشروع مضاد. ونسمع شواغل بشأن الولايات. ولكن التردد هنا هو العدو الحقيقي. وقد سبق أن شاهدنا انهيار اتفاقات لوقف إطلاق النار. ولا يمكننا أن نكرر هنا تعريف الجنون بمواصلة نفس الشيء الذي كنا نقوم به في الماضي وبالعودة إلى نفس الأطر ونفس نقاط المناقشة التي ستنتهي بنا لا محالة إلى هذه الأهوال مرة أخرى. وسيسبب التأخير خسائر في الأرواح، وفي كل يوم يمر دون وجود هذه القوة، تظل شاحنات المساعدات معطلة، ويتضور الأطفال جوعا، ويعيد المتطرفون تنظيم صفوفهم في محاولة للحفاظ على السيطرة. ولذلك، فإن التصويت بنعم اليوم ليس مجرد تأييد لخطة؛ بل هو تأكيد على إنسانيتنا المشتركة. فهو يقول لأمهات غزة وإسرائيل أن العالم لم ينسهن.

إن اعتماد مشروع القرار هذا اليوم سيثبت أن الأمم المتحدة لا يزال بإمكانها أن تكون منارة وليس مجرد متفرج. فأعين التاريخ والبشرية مسلطة علينا، هنا الآن. والتصويت معارضة لمشروع القرار هذا تصويت يؤيد العودة إلى الحرب. وليس الوقت في صالح السلام. وليس هذا الوقت المناسب لمناقشة ومرافعة قانونية لا نهاية لهما. فالوقت يداهمنا مثل قنبلة موقوتة. وبالتالي، فلنصوت تأييدا لهذا القرار لا باعتباره حلا وسطا، بل باعتباره عهدا من أجل أطفال غزة، من أجل سلام يدوم، ومن أجل نهوض الشرق الأوسط من جديد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

باكستان، بنما، الجزائر، جمهورية كوريا، الدانمرك، سلوفينيا، سيراليون، الصومال، غيانا، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان

المعارضون:

لا يوجد

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، الصين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*) (*تكلم بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على 13 صوتا مؤيدا من دون معارضة، مع امتناع عضوين عن التصويت. اعتُمد مشروع القرار باعتباره القرار 2803 (2025).

أعطي الكلمة الآن للأعضاء الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد والتز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر الولايات المتحدة أعضاء المجلس على هذا القرار التاريخي والبنّاء (القرار 2803 (2025)). أشكرهم على انضمامهم إلينا في رسم مسار جديد في الشرق الأوسط، للإسرائيليين والفلسطينيين وجميع شعوب المنطقة على حد سواء.

وإضافة إلى ذلك، أود أن أشكر شركاءنا في اجتماع الرئيس خلال الأسبوع الرفيع المستوى: أي مصر وقطر والأردن والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وتركيا وإندونيسيا وباكستان. ووحدنا صفوفنا إدراكا منا لإلحاح الحالة ولاتخاذ القرار بسرعة لحرمان حماس من أي فرصة لإعادة تشكيل نفسها ولضمان إمكانية إطعام سكان غزة. ويمثل قرار اليوم خطوة مهمة أخرى نحو تحقيق الاستقرار في غزة التي ستتمكن من الازدهار ونحو تهيئة بيئة تتيح لإسرائيل العيش في أمان.

ويظل مجلس السلام، الذي سيترأسه الرئيس ترامب، الركن الأساسي لجهودنا. وسيتولى المجلس تنسيق إيصال المساعدات الإنسانية وتيسير تنمية غزة ودعم لجنة تكنوقراطية من الفلسطينيين مسؤولة عن العمليات اليومية للخدمة المدنية والإدارة في غزة، بينما تعنى السلطة الفلسطينية بالتنفيذ الكامل لبرنامجها الإصلاحي.

ويوفر القرار المتخذ اليوم للبلدان المساهمة بقوات الإطار الذي تحتاج إليه للمضي قدما بالقوة الدولية لتحقيق الاستقرار، كما يوفر للمؤسسات المالية العالمية الآليات التي تحتاج إليها لتوجيه الاستثمارات. وتدعم القوة الدولية لتحقيق الاستقرار تحرير المنطقة من قبضة حماس؛ بينما تدعم المؤسسات المالية الدولية إعادة إعمار غزة وتنميتها.

إن الطريق إلى الازدهار يتطلب الأمن أولا. فالأمن هو الأكسجين الذي تحتاج إليه الحوكمة والتنمية للعيش والازدهار. وستعمل القوة الدولية لتحقيق الاستقرار على ضمان استقرار البيئة الأمنية، ودعم نزع السلاح في غزة، وتفكيك البنية التحتية الإرهابية، وسحب الأسلحة، والحفاظ على سلامة المدنيين الفلسطينيين.

ونعتقد أن الاستثمار الذي سيلي اتخاذ هذا القرار اليوم سينعش اقتصاد غزة، ويتيح للفلسطينيين فرصة بدلا من إثقال كاهلهم بالاعتماد الدائم على المساعدة. ونتطلع إلى العمل مع البنك الدولي لتحقيق هذه الغاية، حيث إنها تدعم إعادة تنمية غزة على المدى الطويل حتى في الوقت الذي نعمل فيه على تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة والماسة.

إن خطة الرئيس ترامب المكونة من 20 نقطة، كانت بداية لما سيكون منطقة قوية ومستقرة ومزدهرة، متحدة في نبذ العنف والكراهية والإرهاب. وأقول للعالم: إن اتخاذ هذا القرار اليوم مجرد بداية. فاتخاذ هذا القرار اليوم يدل على الدعم الساحق لرؤية الرئيس من أجل غزة مستقرة يقرر فيها الفلسطينيون مصيرهم بأنفسهم، بعيدا عن حكم الإرهابيين والعنف. وفي ظل قيادة الرئيس ترامب الجريئة، ستواصل الولايات المتحدة تحقيق النتائج، إلى جانب العديد من شركائنا. وسنغتنم الفرصة اليوم لإنهاء عقود من إراقة الدماء وجعل السلام الدائم حقيقة واقعة. وسنعمل بلا كلل مع شركائنا، كما فعلنا خلال الأشهر العديدة الماضية، على النهوض بهذه الرؤية من أجل شرق أوسط أكثر استقرارا وازدهارا.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أعرب عن تقديرنا للولايات المتحدة على تقديم القرار (القرار 2803 (2025)) الذي اتخذناه للتو، والذي يهدف إلى تنفيذ الخطة الشاملة التي أقرتها جميع الأطراف.

ونتقدم بالشكر لقيادة الولايات المتحدة، وعلى وجه الخصوص الرئيس ترامب، الذي ساعد انخراطه الشخصي في التوصل إلى وقف إطلاق النار في غزة والحفاظ عليه، وبالتالي إنهاء المعاناة التي لا تطاق التي تكبدها الشعب الفلسطيني طوال عامين تقريبا.

ونقدر الجهود التي يبذلها الرئيس ترامب في سبيل تعزيز السلام بجميع أنحاء العالم. غير أننا نؤكد على أن السلام الحقيقي في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق دون تحقيق العدالة؛ العدالة للشعب الفلسطيني الذي ينتظر منذ عقود إقامة دولته المستقلة.

لقد شاركت الجزائر في المفاوضات بشأن هذا القرار باسم المجموعة العربية وبالتشاور والتنسيق على نحو وثيق مع الممثلين الفلسطينيين. وقدمنا ما اعتبرناه تعديلات أساسية لضمان التوازن والتكامل في النص. وقد أُخذ ببعض تلك المقترحات وواصلنا المشاركة حتى النهاية، سواء بالنيابة عن المجموعة العربية أو بصفتنا الوطنية، لإدراج العناصر التي اعتقدنا أنها ستزيد من تحسين المسودة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا النص قد حظي بتأييد بلدان عربية وإسلامية على نطاق واسع بحيث أيدت علنا، وبمسؤولية كاملة، المشروع في صيغته النهائية ودعت إلى اعتماده. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن السلطة الفلسطينية رحبت علنًا على أعلى مستوى بالمبادرة وأيدت النداء الموجه لدعم النص. لقد جعلت الجزائر من الوقوف بثبات إلى جانب

فلسطين واجبا جليلا يقع على عاتقها. وتعهدت أيضا بألا تتجاوز هذا الدور أبدا وألا تنخرط، أولا وقبل كل شيء، في أي شكل من أشكال المغالاة أو المزايدة وبالاحترام الكامل للخيارات والقرارات التي يتخذها الشعب الفلسطيني نفسه وممثلوه.

وفي ضوء هذه العناصر، قررت الجزائر في نهاية المطاف التصويت مؤيدة لهذا النص الذي نؤيد هدفه الأساسي المتمثل في الحفاظ على وقف إطلاق النار وتهيئة الظروف التي تمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير وإقامة دولته.

وأود أن أبرز النقاط التالية في هذا الصدد:

أولا، يمثل هذا القرار جزءًا آخر من أجزاء الصورة الفسيفسائية الأوسع التي تشكل عقيدة الأمم المتحدة بشأن حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وتظل القرارات السابقة صالحة تمامًا وتشكل الأساس الجوهري لأي جهد سيُبذل مستقبلا.

ثانيا، يجب قراءة هذا القرار في مجمله. فملحقه جزءٌ لا يتجزأ منه، ويجب على جميع الأطراف الالتزام به. ويؤكد بوضوح أنه لا مكان للضم أو الاحتلال أو التهجير القسري.

ثالثا، يجب أن تدخل المساعدات الإنسانية وتوزَّع في جميع أنحاء غزة من خلال وكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى من دون تدخل. ولم يعد بإمكان إسرائيل فرض قيود تسهم في تجويع السكان الفلسطينيين في غزة.

رابعا، ستُدار غزة بموجب ترتيبات انتقالية تقوم بها لجنة فلسطينية من التكنوقراط ريثما تعود السلطة الفلسطينية لتولي مسؤولياتها الكاملة في القطاع على النحو المبين في الخطة الشاملة.

خامسا، يشكل إنشاء قوة دولية لتحقيق الاستقرار تطوراً كبيراً. ونعتقد أنها ستوفر، أولاً وقبل كل شيء، الحماية للمدنيين الفلسطينيين وستمكّن من الانسحاب الكامل لقوات الاحتلال الإسرائيلية من غزة وفقا للولاية.

سادسا، توجد غزة اليوم في حالة خراب ويحمل سكانها ندوبا عميقة خلفتها آلة الحرب المدمرة. لقد حان الوقت لإعادة إعمار غزة بدعم من المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية، بما فيها البنك الدولي. وستكون الجزائر، من جانبها، على أهبة الاستعداد لتحمل مسؤوليتها وستسهم في جهود إعادة بناء البنية التحتية المدنية في غزة لصالح الشعب الفلسطيني حصرا.

سابعا، يتكبد الشعب الفلسطيني معاناة هائلة، لا في غزة فحسب، لكن أيضا في الضفة الغربية حيث بلغ إرهاب المستوطنين مستويات غير مسبوقة. وتقوض عمليات نزع الملكية والضم والتوسع الاستيطاني المستمر، يوما بعد يوم، احتمالات قيام دولة فلسطينية تتوفر فيها مقومات الحياة. ولذلك، يجب توسيع نطاق تدابير الحماية لتشمل الضفة الغربية على وجه الاستعجال. ولا غنى عن المساءلة بالقدر نفسه. ويجب تنفيذ القرار 2334 (2016) بالكامل وبأمانة.

ثامنا، نأمل أن يفتح تنفيذ خطة السلام هذه أفقا حقيقيا أمام الشعب الفلسطيني لإعمال حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإقامة دولته، وهو أفق يجمع بين الشعب الفلسطيني في غزة والضفة

الغربية وينهي أخيرا معاناته. ومعايير الحل معروفة. ويحددها بوضوح إعلان نيويورك بشأن تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين. والمطلوب الآن هو تحلي المجتمع الدولي بالإرادة الجماعية والصادقة والحاسمة لتنفيذها.

أحيى المجتمع الدولي قبل يومين الذكرى السابعة والثلاثين لإعلان دولة فلسطين. ولا يزال يتردد صدى هذا الإعلان، الذي صدر في الجزائر العاصمة في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1988، محمّلا بالأمل والكرامة. وأود أن أذكّر بكلمات الراحل ياسر عرفات الواردة في إعلان الاستقلال الفلسطيني حينما قال:

«وفي سياق نضالها من أجل إحلال السلام على أرض المحبة والسلام، تهيب دولة فلسطين بالأمم المتحدة التي تتحمل مسؤولية خاصة تجاه الشعب العربي الفلسطيني ووطنه، وتهيب بشعوب العالم ودوله المحبة للسلام والحرية أن تعينها على تحقيق أهدافها، ووضع حد لمأساة شعبها».

ويتطلب ذلك توفير الحماية لها والعمل بحزم لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. ونأمل أن يظل المشاركون في هذه العملية مخلصين لهذا النداء الذي يتردد صداه عبر الأجيال ويستمر في توجيه المسار نحو سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. وسيظل بلدي، الجزائر، ثابتا في دعم هذا المسعى على غرار ما صرح به الرئيس عبد المجيد تبون عدة مرات.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد صوتت المملكة المتحدة مؤيدة للقرار 2803 (2025) بوصفه نقطة انطلاق حاسمة في تنفيذ خطة السلام للفلسطينيين والإسرائيليين والمنطقة وطي صفحة عامين مدمرين من النزاع نحو تحقيق سلام دائم.

اجتمع المجتمع الدولي في الشهر الماضي في شرم الشيخ لتوجيه رسالة دعم قوية لخطة الرئيس ترامب المكونة من 20 نقطة والجهود الدبلوماسية التي تبذلها قطر وتركيا ومصر. ويمضي هذا القرار قدما بتلك الخطة ويحظى بدعم البلدان العربية والإسلامية، وهو ما رحبت به السلطة الفلسطينية. ونشكر الرئيس ترامب على قيادته والولايات المتحدة على تقديم هذا القرار.

ومن الصائب أن نستفيد من هذا الزخم حتى يتسنى نشر قوة دولية لتحقيق الاستقرار بسرعة لدعم وقف إطلاق النار وتجنب ترك فراغ يمكن أن تستغله حماس. ويجب أيضا أن نكثف عملنا بصورة كبيرة لدعم الجهود الإنسانية التي تبذلها الأمم المتحدة. ويتطلب ذلك فتح جميع المعابر وضمان أن تتمكن وكالات الإغاثة والمنظمات غير الحكومية الدولية من العمل بلا عوائق. ويجب أن نقدم المساعدة إلى من هم في أمس الحاجة إليها حيثما كانوا في جميع أنحاء غزة. ويجب أن تتم عمليات الإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار في جميع أنحاء قطاع غزة وبطريقة تمنع المزيد من التهجير. ونكرر دعوتنا إلى إعادة رفات الرهائن المتوفين الذي لم يسلَّم بعد على وجه الاستعجال.

ويجب تنفيذ الترتيبات الانتقالية التي نشرع فيها اليوم وفقًا للقانون الدولي وباحترام السيادة الفلسطينية وتقرير المصير. وينبغي أن يعزز ذلك وحدة غزة والضفة الغربية ويمكّن المؤسسات الفلسطينية لتقْدر السلطة الفلسطينية بعد إصلاحها على استئناف الحكم في غزة. كما نتطلع إلى تشكيل لجنة فلسطينية على وجه السرعة إلى جانب مجلس السلام في إطار الترتيبات الانتقالية. ولا تزال المملكة المتحدة يساورها بالغ القلق

إزاء إمكانية أن يقوض تدهور الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية، إلى جانب تزايد عنف المستوطنين، التقدم في غزة.

وستواصل المملكة المتحدة العمل مع الولايات المتحدة وجميع شركائنا لتنفيذ هذا القرار ولرسم مسار موثوق لتحقيق سلام عادل ودائم للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء بناءً على حل الدولتين.

السيدة رودريغس – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، تعترف غيانا وتشيد بجهود مصر وقطر وتركيا والولايات المتحدة في التوسط في اتفاق وقف إطلاق النار والإفراج عن الرهائن بين إسرائيل وحماس بعد عامين من الحرب المدمرة التي شهدتها غزة وأودت بحياة ما يقرب من 000 70 شخص وتسببت في سقوط عدد أكبر من المصابين. وكانت تلك الحرب أيضا اختبارا قاسيا للمنطقة بأسرها حيث امتد العنف إلى العديد من البلدان. وبالتالي، يكتسي الحفاظ على اتفاق وقف إطلاق النار أهمية بالغة للفلسطينيين والإسرائيليين واستقرار المنطقة بأسرها. ولذلك، تناشد غيانا جميع الأطراف أن تتقيد على نحو صارم بالالتزامات المتعهَّد بها والامتناع عن جميع الأعمال التي تقوض تلك الالتزامات.

وصوتت غيانا مؤيدة للقرار الذي جرى النظر فيه قبل لحظات (القرار 2803 (2025)) لأن الانطلاق من اتفاق وقف إطلاق النار، فضلا عن الحفاظ عليه، أمر بالغ الأهمية أيضًا. وتقرّ غيانا بأن الخطة الشاملة لإنهاء النزاع في غزة تسعى إلى تجاوز وقف الأعمال العدائية ورسم مسار واضح لإنعاش غزة وإعادة إعمارها. وفي هذا الصدد، تشدد غيانا على أن الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية يجب أن ترتكز على حل الدولتين الذي يجب أن يظل محور جميع الجهود المبذولة لتحقيق السلام في فلسطين. ويشكل استمرار احتلال الأرض الفلسطينية انتهاكا للقانون الدولي، وهو ما تعززه وتؤكده الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في تموز/يوليه 2024 (انظر A/78/968) التي أفادت بوجوب إنهاء الاحتلال. ولذلك، يجب أن يكفل مجلس الأمن احترام مبادئ القانون الدولي.

وكان الوضوح طوال فترة التفاوض على النص فيما يتعلق بدور السلطة الفلسطينية في إنعاش غزة وإعادة إعمارها أمراً هاما لوفد بلدي. وتعتقد غيانا اعتقادًا راسخًا بأن السلطة الفلسطينية يجب أن تؤدي دورا أساسيا في هذه العمليات وينبغي ألا يخضع هذا الدور لشروط مسبقة غير قابلة للقياس. ونعتقد أن ذلك مرتبط أيضًا بالحفاظ على مركزية حل الدولتين باعتباره الحل الوحيد العادل والقابل للتطبيق والشامل للقضية الفلسطينية. وسيضمن العمل من هذا المنطلق أن يمارس الفلسطينيون حقهم في تقرير المصير. وعلاوة على ذلك، يجب الحفاظ على الدور المركزي للأمم المتحدة في عملية التعافي وإعادة الإعمار.

وتتوقع غيانا أن تُعطى الأولوية في مرحلة التنفيذ، بعد اتخاذ هذا القرار، لتحديد أوجه التآزر بين الخطة الشاملة والأطر الأخرى ذات الصلة والاستفادة منها، بما فيها الخطة العربية للتعافي المبكر وإعادة إعمار وتنمية غزة وإعلان نيويورك وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بقضية فلسطين. ونحث على أن تظل مصلحة الشعب الفلسطيني الأولوية الرئيسية.

السيد أحمد (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الولايات المتحدة على تقديم القرار 2803 (2025) الذي يرحب بخطة الرئيس ترامب الشاملة لإنهاء النزاع في غزة ويؤيدها ويضع الأساس لتنفيذها. لقد صوتت

باكستان مؤيدة لهذا القرار بهدف أساسي، على المدى القريب، هو وقف إراقة الدماء وإنقاذ أرواح الفلسطينيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال، والحفاظ على وقف إطلاق النار وضمان الإغاثة الإنسانية الواسعة النطاق التي تشتد الحاجة إليها وتأمين الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من غزة.

وتوجد قضية فلسطين في صميم النزاع العربي – الإسرائيلي. واتخذت باكستان على الدوام موقفا بخصوص هذه القضية يتماشى مع موقف فلسطين والبلدان العربية ويدعمها باعتبارها الأطراف المعنية الرئيسية في هذا النزاع. وبناءً عليه، استرشدنا في تصويتنا بموقف فلسطين ومجموعة الدول العربية، بالإضافة إلى مجموعة البلدان العربية والإسلامية الثمانية، وهي المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة ومصر والأردن وإندونيسيا وتركيا وباكستان، التي اجتمعت في شهر أيلول/سبتمبر لدعم مبادرة الرئيس ترامب الجديرة بالثناء لإنهاء الحرب في غزة. وقد رحبنا بتلك المبادرة لأنها لم تقتصر على إرساء وقف إطلاق النار في الميدان، بل أكدت أيضاً الحاجة إلى تقديم المساعدات الإنسانية وإعادة الإعمار وتوفير بيئة آمنة ومستقرة، وأحيت الأمل بإيجاد مسار موثوق لتقرير المصير الفلسطيني وإقامة الدولة الفلسطينية.

وطوال فترة المفاوضات بشأن هذا القرار، أيدت باكستان مقترحات مجموعة الدول العربية التي قدمتها الجزائر، كما قدمت تعديلاتها الخاصة لجعل النص أكثر توازناً وتماشياً مع الشرعية الدولية التي تحكم القضية الفلسطينية. وننوه بجهود واضعة المسودة الأولى، الولايات المتحدة، ونعرب عن تقديرنا لها لإدراجها بعض اقتراحاتنا، بما في ذلك الدعوة إلى الحفاظ على وقف إطلاق النار في الفقرة 1 من المنطوق وآلية تقديم التقارير إلى مجلس الأمن.

ولكن بعض الاقتراحات المهمة لم تُدرَج، مثل وضع مسار سياسي واضح لتقرير المصير الفلسطيني وإقامة الدولة الفلسطينية، والدور المركزي للسلطة الفلسطينية في الحكم وإعادة الإعمار وتعزيز انخراط الأمم المتحدة، بالإضافة إلى توضيحات بشأن مجلس السلام وولاية القوة الدولية لتحقيق الاستقرار. وهذه كلها جوانب حاسمة تؤثر على نجاح هذا المسعى. ونأمل صادقين أن توفر التفاصيل الإضافية في الأسابيع المقبلة الوضوح الذي تشتد الحاجة إليه بشأن هذه المسائل.

وبعد عامين من الحرب المدمرة والكارثة الإنسانية غير المسبوقة في غزة، التي راح ضحيتها أكثر من 69 ألفا من الفلسطينيين الأبرياء، ومعظمهم من النساء والأطفال، لاح بصيص أمل بتوقيع اتفاق السلام في مؤتمر قمة شرم الشيخ للسلام التي شاركت فيها تركيا وقطر ومصر والولايات المتحدة.

وقد رحبت باكستان، باعتبارها جزءا من مجموعة البلدان العربية والإسلامية الثمانية، بجهود الرئيس ترامب ومقترحه لإنهاء الحرب وإعادة إعمار غزة ومنع تهجير الشعب الفلسطيني ودفع عجلة السلام الشامل ووقف ضم الضفة الغربية. وانخرطنا بصورة جدية وبناءة للمساعدة في تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني ودعم مسار قابل للتطبيق لتحقيق السلام والاستقرار وإعمال حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإقامة دولته.

وتتمثل سياسة باكستان الثابتة وكل عمل بموجبها في إيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية على أساس الشرعية الدولية وتقرير المصير الفلسطيني وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة ومتصلة جغرافياً على أساس حدود ما قبل عام 1967 وعاصمتها القدس الشريف. ويجب أن يكون هذا هو الهدف النهائي وتتويجا لأي عملية سلام أو مبادرة سلام بشأن الشرق الأوسط.

ويرتكز موقفنا بشكل راسخ على القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتؤكد باكستان مجدداً دعمها الكامل للشعب الفلسطيني وتضامنها معه، وستواصل الوقوف إلى جانبه في كل المراحل. ونأمل أن يساعد الزخم الناتج عن جهود السلام الجارية في تحقيق هذه الأهداف، وندعو المجتمع الدولي إلى التقيد بالتزاماته في هذا الصدد.

وأود أن أؤكد على موقفنا بشأن بعض العناصر الرئيسية المتعلقة بقرار اليوم.

أولاً، لا تزال قرارات مجلس الأمن القائمة بشأن قضية فلسطين سارية المفعول بالكامل. ولا يغيرها هذا القرار أو ينتقص منها.

ثانيا، الحق في تقرير المصير متأصل وغير مشروط. فهذا الحق منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وينطبق على الشعب الفلسطيني على قدم المساواة ولا يمكن إخضاعه لأي شروط.

ثالثاً، كما يتوخى القرار وخطة السلام، فإن مجلس السلام هو آلية إشراف انتقالية. والولاية التي يمنحها مجلس الأمن لمجلس السلام مؤقتة وتنتهي في عام 2027 ما لم تُجدد. والأهم من ذلك، يجب أن تبقى السلطة التنفيذية والإدارية في غزة بيد الفلسطينيين من خلال لجنة فلسطينية.

رابعا، نؤكد مجددا أن دور السلطة الفلسطينية محوري وحاسم للغاية في هذه العملية. والتمثيل الفلسطيني الشرعي ضروري من أجل حوكمة موثوقة ومسؤولية فلسطينية حقيقية. ولا يمكن تحقيق السلام بتجاوز الفلسطينيين. ويجب وضع حد للسياسات التي تقوض السلطة الفلسطينية وتضعفها.

خامساً، يمكن لإنشاء القوة الدولية المؤقتة لتحقيق الاستقرار أن يؤدي إلى ترسيخ الاستقرار حقاً إذا ما استرشدت بولاية واضحة لحفظ السلام تتماشى مع معايير الأمم المتحدة. ويجب أن يُنزَع السلاح عن طريق عملية سياسية متفق عليها، يتم التفاوض بشأنها في ظل سلطة وطنية فلسطينية موحدة. ومن المهم أيضا أن تحترم جميع الأطراف تماما وقف إطلاق النار. ويجب عدم التسامح مع الانتهاكات الأحادية الجانب لوقف إطلاق النار التي من شأنها أن تهدد العملية برمتها وتحبطها. وستكون حماية شعب غزة أولوية رئيسية في ولاية القوة الدولية لتحقيق الاستقرار.

سادسا، يشكل الإبلاغ المتوخى في القرار آلية حيوية. ويجب أن يكون شاملا ويغطي جميع جوانب تنفيذ الخطة، بما في ذلك ولاية القوة الدولية لتحقيق الاستقرار وأنشطتها.

سابعا، يجب أن تنسحب القوات الإسرائيلية من غزة، وهو شرط أساسي لاستعادة السيادة الفلسطينية وتأمين سلام دائم. ولن تسري ولاية القوة الدولية لتحقيق الاستقرار إلا بعد الانسحاب الإسرائيلي الكامل.

ثامنا، يجب ألا يكون هناك ضم ولا تهجير قسري تحت أي ظرف من الظروف. فلا بد من وحدة أرض الضفة الغربية وغزة من أجل قيام دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة والقابلة للحياة.

أخيراً، نعتقد أنه من أجل كسر دائرة العنف، لا بد من إنهاء الاحتلال وإيجاد أفق سياسي وفتح الطريق أمام إقامة الدولة الفلسطينية من خلال عملية سياسية موثوقة ومحددة زمنياً وراسخة بقوة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ولن يتحقق السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة إلا بإقامة الدولة الفلسطينية كجزء من حل الدولتين.

واستشرافاً للمستقبل، ستكون الأدوار المركزية للأمم المتحدة والسلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني حيوية في ضمان الحكم الشرعي وإعادة الإعمار وبناء المؤسسات في غزة. ويجب أن يقف المجتمع الدولي إلى جانبهم بثبات وحزم.

وفي هذه اللحظة التاريخية الجليلة، تقف باكستان جنباً إلى جنب مع شعب فلسطين. فمعاناتهم هي آلامنا؛ وقدرتهم على الصمود فخر لنا؛ وتطلعاتهم قضيتنا.

لقد عانى شعب غزة ما لا ينبغي لأي إنسان أن يواجهه على الإطلاق. ومع ذلك، فقد تمسكوا بفخر وجرأة بكرامتهم وهويتهم وأملهم. وتجبرنا شجاعتهم على العمل بوضوح أخلاقي والتزام سياسي ثابت.

وتؤكد باكستان من جديد أنها ستواصل دعم النضال الفلسطيني وحقه في تقرير المصير. وإلى أن يتحقق ذلك، سيبقى تضامننا راسخا وصوتنا ثابتا.

السيد تشا (جمهورية كوريا): لقد صوتت جمهورية كوريا اليوم مؤيدة للقرار 2803 (2025)، الذي قدمته الولايات المتحدة.

لقد اتخذ مجلس الأمن خطوة هامة نحو إنهاء النزاع في غزة ودعم السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط. وتقدر جمهورية كوريا قيادة الولايات المتحدة وجهودها البناءة في تحقيق هذا التقدم الهام.

وفي بيان رسمي صدر الشهر الماضي، رحبت جمهورية كوريا بحرارة بوقف إطلاق النار في غزة من خلال الخطة الشاملة. والآن، وبعد أن اتخذنا خطوة أخرى لتعزيز هذه الخطة وتجسيدها على أرض الواقع، فإننا نشيد بالجهود الجبارة التي بذلتها الولايات المتحدة ومصر وقطر وتركيا، في جملة وسطاء، لإنهاء هذه الحرب. فلولا هذا التفاني، لكانت المعاناة في غزة والمنطقة أكثر حدة وأطول مدة.

ونأمل أن يسفر اتخاذ هذا القرار اليوم والمصادقة على الخطة الشاملة عن تمهيد الطريق نحو مستقبل أفضل لغزة والشرق الأوسط بأسره. وفي الوقت نفسه، نؤكد على ضرورة أن تستمر الخطة في التطور بطريقة تحقق تقدما ملموسا ومستداما ولا رجعة فيه.

ويتضمن القرار الذي اتُخِذَ اليوم عناصر مهمة. ونتوقع مواصلة تطوير تفاصيل القرار، مثل التكوين والإطار الزمني والعمل المتعلقين بمجلس السلام والقوة الدولية لتحقيق الاستقرار، وتفعيلها على نحو عملي أكثر بمشاركة وثيقة مع مجلس الأمن، بما يضمن مشاركته الفعالة في جميع مراحل العملية.

وندرك جميعا أن هذه العناصر ليست مكتملة، ولا يمكن إنجاز أي منها بسهولة، وأننا سنواجه العديد من التحديات في المستقبل. وبالتالي، فإن اتخاذ هذا القرار اليوم ليس نهاية المطاف، بل بداية جديدة لجهودنا الجماعية لإرساء أسس سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط.

وينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يظل منخرطاً في دعم مسارنا الذي يمكن أن يحول هذه الفرصة التي تحققت بشق الأنفس إلى واقع ملموس على أرض الواقع، وأكرر، بمشاركة المجلس البناءة، بما في ذلك تقديم تقارير منتظمة إليه. ونحث أيضا أطراف النزاع على الالتزام الصارم بالاتفاق وروحه بموجب هذا القرار.

ولا بد من الإشارة على النحو الواجب إلى أن مجلس الأمن دأب على تأييد حل الدولتين باعتباره المسار الوحيد القابل للتطبيق لإحلال سلام دائم في المنطقة. ويعتقد وفد بلدي أنه ينبغي لجميع الجهود أن تخدم في نهاية المطاف تحقيق تطلعات الفلسطينيين في كل من غزة والضفة الغربية الموحدتين تحت مظلة السلطة الفلسطينية، وكذلك الاستقرار في الشرق الأوسط.

وتجدد جمهورية كوريا هنا واليوم، وبكل فخر، التزامها البنّاء بتحقيق هذه الغاية. ونأمل صادقين أن يتحقق السلام الحقيقي والكرامة والازدهار للجميع في نهاية المطاف، بناء على اعتماد هذا القرار.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد صوتت سلوفينيا مؤيدة لهذا القرار (القرار 2803 (2025)) لأنه أفضل طريقة لضمان أن يؤدي وقف إطلاق النار الحالي إلى سلام دائم. وقد أيدنا هذا القرار بسبب الدعم القوي من بلدان المنطقة والبلدان التي يُحتَمل أن تساهم بقوات في المستقبل. وهي تتحمل المسؤولية الأكبر عن مستقبل فلسطين والفلسطينيين، وقد استمعنا إلى ندائهم. وقد صوتنا مؤيدين لأن مجلس الأمن يضطلع بدوره الإشرافي المشروع في تنفيذ خطة السلام من خلال هذا القرار.

وقد دعت سلوفينيا باستمرار، على مدار عامين، إلى إنهاء الحرب في غزة. ودعونا طوال فترة الحرب إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار. ومدة عامان ليست فوراً، ومن الواضح أنه مشروط.

ونشكر الولايات المتحدة على تقديمها هذا القرار وعلى العملية التشاورية التي أدارتها بمشاركة قوية من بلدان المنطقة. فقد أدت أصواتهم وصوت فلسطين دوراً هاماً في توجيه قرار المجلس اليوم.

وقاربت سلوفينيا عملها في المجلس بإحساس كبير بالمسؤولية. فقد دعونا باستمرار، طوال فترة ولايتنا، إلى دور قوي للمجلس. وذكرنا في العديد من المناسبات المسؤوليات التاريخية، وهذا القرار يندرج بالتأكيد تحت هذه الفئة.

وفي هذا السياق، لا تزال سلوفينيا مقتنعة بضرورة إحالة اختصاصات واضحة لعمل مجلس السلام وتكوينه إلى المجلس عند توافرها. وبينما يوفر هذا القرار إطار عمل، فإننا ندرك أن العديد من التفاصيل سيُتفَق عليها في الميدان ومن خلال عملية تشاورية. ونؤكد على الحاجة إلى الشمولية والشفافية وحسن النية. ونشدد على حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير ومبدأ سلامة الأراضي اللذين أكد عليهما المجلس. ويُترجَم ذلك إلى توحيد قطاع غزة مع الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، تحت قيادة السلطة الفلسطينية.

وتعتقد سلوفينيا أن السلطة الفلسطينية يجب أن تتولى كامل المسؤولية في قطاع غزة وتدعو إلى أن تدعم الترتيبات الانتقالية هذا الهدف في التوقيت المناسب. ونعتقد كذلك بأنه ينبغي وضع التفاصيل المتعلقة بنشر وتشغيل القوة الدولية لتحقيق الاستقرار من خلال عملية تشاور وثيقة مع البلدان التي يُحتمل أن تساهم بقوات. ونعتقد أيضا أنه ينبغي إطلاع المجلس بانتظام على عمل مجلس السلام والقوة الدولية لتحقيق الاستقرار، بالإضافة إلى التقارير المكتوبة التي يصدر بها تكليف.

وكانت دعواتنا في هذه الحرب، أولاً وقبل كل شيء، دعوات لحماية المدنيين. ولا نزال ندعو إلى رفع جميع القيود المفروضة على المساعدات الإنسانية والعمليات الإنسانية، بما فيها تلك المتعلقة بتسجيل المنظمات غير الحكومية والقيود المفروضة على عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وهو التزام أكدته محكمة العدل الدولية.

أخيراً، تعيد سلوفينيا تأكيد دعمها الثابت لحل الدولتين، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب في سلام وأمن. ولذلك ندعو إلى البناء على هذا الزخم والسعي إلى عملية سياسية ملموسة على أساس إعلان نيويورك بشأن تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين.

السيد بونافون (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): تشيد فرنسا بالتزام الولايات المتحدة بجهودها الحاسمة التي بذلتها مع مصر وقطر وتركيا، والتي أفضت إلى اتفاق وقف إطلاق النار والإفراج عن الرهائن واستئناف المساعدات الإنسانية إلى غزة، والتي تنعكس في هذا القرار 2803 (2025).

وقد صوتت فرنسا مؤيدة للقرار من أجل الاستجابة للاحتياجات الأشد إلحاحاً للسكان ودعم جهود السلام الجارية. وتعتزم فرنسا من خلال هذا التصويت بالإيجاب دعم الزخم السياسي الهادف إلى وضع نهاية دائمة للحرب في غزة، وتقديم مساعدات إنسانية تتناسب مع الاحتياجات، ومنع تجدد العنف، واستعادة الأمن من أجل السكان وتهيئة الظروف لأفق سياسي ذي مصداقية في إسرائيل وفلسطين.

وتستجيب الأهداف التي يسعى هذا النص إلى تحقيقها للاحتياجات الملحة، وهي: الوصول الفوري والواسع النطاق ودون عوائق للمساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء غزة بالتنسيق مع الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات الدولية غير الحكومية في امتثال صارم للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حماية الأشخاص الذين لم يشاركوا أو توقفوا عن المشاركة في الأعمال العدائية ومبادئ العمل الإنساني؛ والنشر السريع لقوة دولية مؤقتة لتحقيق الاستقرار بتكليف من مجلس الأمن؛ والتعافي المبكر وإعادة الإعمار المستدام لغزة التي أصبحت الآن مدمرة بعد عامين من الحرب؛ ونزع سلاح جميع الجماعات المسلحة وتسريحها، ولا سيما حماس؛ ومعالجة مخاوف إسرائيل الأمنية المشروعة؛ ومعالجة تطلعات الفلسطينيين المشروعة بنفس القدر لتقرير المصير في دولة فلسطينية، بما يتفق مع اعتراف فرنسا والعديد من شركائها بدولة فلسطين.

ويجب أن يكون تنفيذ هذا القرار جزءا من إطار سياسي وقانوني واضح، بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والمعايير المتفق عليها دوليا وإعلان نيويورك بشأن تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين. ويقوم هذا الإطار السياسي على ثلاث ركائز.

والركيزة الأولى هي تنفيذ حل قيام دولتين ديمقراطيتين وذواتي سيادة، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها على أساس خطوط عام 1967، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس.

والركيزة الثانية هي العودة السريعة لسلطة فلسطينية تم إصلاحها وتعزيزها إلى غزة، بدعم من المجتمع الدولي واستبعاد حماس من القيام بأي دور في حكم القطاع.

أما الركيزة الثالثة فهي وحدة غزة والضفة الغربية، وكلتاهما جزء لا يتجزأ من أراضي الدولة الفلسطينية. وفي هذا الصدد، يُستبعد أي تغيير ديمغرافي أو إقليمي في القطاع وأي احتلال أو ضم لغزة. وفي الضفة الغربية، يشكل انتهاج سياسة الاستيطان انتهاكًا خطيراً للقانون الدولي ويهدد إمكانية حل الدولتين.

ويستند هذا الإطار إلى المبادئ الأساسية للعمل الدولي، ولا سيما احترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلاً عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وسنستمر في الدفاع عن هذه المبادئ بثبات واقتناع، حيث أنها متجذرة في القانون الدولي. ويجب أن توجه هذه المبادئ عملنا الجماعي في تنفيذ هذا القرار، سواء في مجلس الأمن أو على أرض الواقع.

وبتصويتها اليوم مؤيدة لهذا القرار الذي قدمته الولايات المتحدة، فإن فرنسا تختار تحمل المسؤولية؛ مسؤولية تجاه السكان المدنيين، الذين لهم الحق في الحماية والذين تحطمت حياتهم، وتجاه المنطقة التي تتطلع إلى السلام والاستقرار.

ونشيد بالتزام الولايات المتحدة وندعو جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها، بما في ذلك ما يتعلق بالقانون الدولي، دون تأخير.

ومن جانبه، يجب على المجلس أن يظل في حالة تأهب كامل لدعم هذه الجهود وتنفيذ قراراته. وينبغي أن يكون على استعداد للاجتماع، دون انتظار التقارير التي ينص عليها هذا القرار، حسب التطورات على أرض الواقع من أجل ضمان إحراز تقدم كافٍ خلال المراحل، ولا سيما نشر القوة الدولية المؤقتة لتحقيق الاستقرار على نحو ملائم. فإحلال السلام والاستقرار الدائمين يتوقف على ذلك.

السيد عثمان (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): صوتنا مؤيدين لهذا القرار (القرار 2803 (2025)) ونعرب عن تقديرنا للولايات المتحدة، بصفتها واضعة المسودة الأولى، على قيادتها وعلى المشاورات البناءة التي جرت طوال هذه العملية.

إن تأييدنا لهذا النص يجسد التزامنا الدائم بالقضية الفلسطينية وتصميمنا على تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني.

ونشيد بخطة الرئيس ترامب المؤلفة من 20 نقطة وبإنشاء مجلس السلام، كما ينص القرار، وبتأييد الدول المشاركة في مؤتمر شرم الشيخ الذي يحظى بدعم ثمانية بلدان عربية وإسلامية.

ونعتبر إنشاء القوة الدولية لتحقيق الاستقرار خطوة مهمة نحو حماية المدنيين وتحقيق الاستقرار على أرض الواقع، فضلا عن الجهود السياسية الأوسع نطاقاً الرامية إلى تحقيق سلام عادل ودائم.

في الوقت نفسه، يجب علينا أن نسجل قلقنا البالغ إزاء غياب إشارات صريحة إلى حل الدولتين الذي طالما طُرح بوصفه الخيار الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق السلام بين إسرائيل وفلسطين. ونعتقد أن ثمة أهمية بالغة وحاسمة لأن يجسد المسار نحو السلام الشامل هذه المعايير الدولية الراسخة بشكل صريح. كما نلاحظ بقلق محدودية الوضوح في النص فيما يتعلق بدور المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة ودور السلطة الفلسطينية في ترتيبات حكم الدولة الفلسطينية الموحدة. فلا يمكن تحقيق السلام العادل والدائم إلا من خلال الاعتراف بحل الدولتين والتمسك به، والذي لا يزال الأساس لإيجاد حل شامل للنزاع. ونحن مقتنعون بأن هذه العناصر أساسية لأي حل موثوق ومستدام.

ونؤكد تضامننا مع الشعب الفلسطيني ونجدد دعمنا الثابت لإقامة دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة، وعاصمتها القدس الشريف، وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ويقف وفد بلدنا على أهبة الاستعداد للعمل مع المجتمع الدولي لضمان عدم ضياع هذه الفرصة وأن يصبح السلام في الأرض الفلسطينية المحتلة والمنطقة الأوسع ليس مجرد احتمال بل حقيقة واقعة.

السيدة بالتا (اليونان) (*تكلمت بالإنكليزية*): اليوم هو يوم هام للسلام في الشرق الأوسط. أخيراً، وبعد عامين من إراقة الدماء والمعاناة، أيد المجلس خطة للسلام. وبات من الممكن أخيراً أن تنتهي إراقة الدماء التي تسببت فيها هجمات حماس الإرهابية في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

وقد شعرنا جميعًا بارتياح كبير بعد إطلاق سراح جميع الرهائن الأحياء وعودتهم إلى ديارهم بعد عامين من الأسر لدى حماس. وتأتي هذه النتيجة بفضل القيادة الدبلوماسية التي أظهرتها الولايات المتحدة والتزامها الثابت بالحل الدبلوماسي. وسيدوّن التاريخ قرارنا الجماعي هنا اليوم.

منذ أن شغلت اليونان مقعدها في مجلس الأمن لأول مرة، كنا ثابتين في دعواتنا إلى وقف إطلاق النار وإيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق على نطاق واسع وإلى إعادة تنشيط العملية السياسية. ويرسي القرار (القرار 2803 (2025)) المعتمد للتو الأساس لتحقيق كل ما سبق. وهو يمهد الطريق لعملية سياسية تؤدي إلى تحقيق حل الدولتين الذي يمكن بموجبه أن يعيش الإسرائيليون والفلسطينيون جنبًا إلى جنب في سلام وأمن. ولا يشكل القرار سوى بداية عملية فتح الطريق نحو تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية، كما تنص الخطة الشاملة لإنهاء النزاع في غزة. والأهم من ذلك، وكما تنص الخطة، لن يُجبر أحد على مغادرة غزة. وأتمنى ألا تعاني شعوب المنطقة بعد الآن وأن تعيش أخيراً في سلام مستدام لأنها عانت كثيراً.

وتلوح في الأفق الآن أيضا إمكانية إعادة إعمار غزة وتنميتها. وينبغي أن تعود السلطة الفلسطينية بعد تمكينها وإصلاحها إلى القطاع في أقرب وقت ممكن وأن تكون في وضع يمكنها من ممارسة سيطرة فعالة على غزة والضفة الغربية. ولن تدخر اليونان، إلى جانب شركائها الأوروبيين والعرب وغيرهم، وسعا لدعم عملية إصلاح السلطة الفلسطينية.

ولن يكون لحماس دور بأي شكل من الأشكال في حكم غزة. وأتمنى ألا يُطلق العنان لإرهابها مرة أخرى ضد الشعب الإسرائيلي أو أن يقوض السلام في المنطقة بأسرها.

ويجب على القوة الدولية لتحقيق الاستقرار الصادر بها تكليف الآن العمل مع مصر وإسرائيل وكفالة تدريب قوة الشرطة الفلسطينية التي سبق فرز أفرادها تدريبا فعالا لتكون قادرة على تأمين المناطق الحدودية وتحقيق الاستقرار الأمني في غزة وحماية المدنيين. وبوصفها صديقا قديما للإسرائيليين والفلسطينيين، ستدرس اليونان طرائق عمل القوة الدولية لتحقيق الاستقرار في الوقت الذي تتكشف فيه هذه الطرائق. وفي هذا الصدد، فإننا على استعداد للقيام بدور نشط وعلى استعداد للمساهمة في جهود إعادة إعمار غزة وتحقيق الاستقرار فيها.

إن السلام في الشرق الأوسط نتيجة يمكن تصورها وقابلة للتحقيق، وهي نتيجة يمكن أن تؤدي إلى شرق أوسط أكثر ازدهاراً وأمناً وترابطاً. ويؤيد هذا القرار الخطة الشاملة لإنهاء النزاع في غزة ويضع الإطار لتحقيق السلام والأمن والازدهار بصورة دائمة. والطريق أمامنا واضح. ويجب على جميع الأطراف الآن أن تسلكه بشجاعة لأن السلام يكمن في نهايته. إنه طريق يستحق السير فيه.

السيدة لاسن (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): بعد عامين من النزاع الوحشي في غزة، أُسكتت المدافع أخيرا مع دخول وقف إطلاق النار حيز النفاذ في 10 تشرين الأول/أكتوبر في هدنة طال انتظارها تبعث الأمل من جديد بعد معاناة ومشقة هائلتين. ونأمل أن يتمكن الإسرائيليون والفلسطينيون على حد سواء من البدء أخيراً في التعافي من أهوال الحرب والدمار الذي سببته.

لقد صوتت الدانمرك مؤيدة لهذا القرار دعماً لخطة الرئيس ترامب الشاملة لإنهاء النزاع في غزة. نعرب عن خالص تقديرنا للولايات المتحدة وقطر ومصر وتركيا على جهودهم الحثيثة لتأمين اتفاق وقف إطلاق النار والمرحلة الأولى من الخطة في ظل ظروف بالغة الصعوبة. تمثل هذه الخطة أفضل فرصة لنا لإحلال سلام دائم في الشرق الأوسط – سلام يستطيع فيه المدنيون في غزة العيش بكرامة وأمان، سلام يستطيع فيه الفلسطينيون تشكيل مستقبلهم بأنفسهم ويتم فيه إعادة توحيد غزة مع الضفة الغربية تحت سلطة فلسطينية تم إصلاحها كجزء من حل الدولتين، سلام تكون فيه إسرائيل آمنة من الإرهاب ويعيش فيه الفلسطينيون والإسرائيليون جنباً إلى جنب في استقرار وتعايش وأمن متبادل.

كان عرض خطة السلام في غزة على المجلس قراراً مرحباً به. ونشكر الولايات المتحدة على نهجها المتفاعل خلال المفاوضات. طوال فترة المفاوضات، عملت الدانمرك باستمرار وبشكل بنّاء للتوصل إلى أفضل الظروف ليكون هذا السلام مستداماً وعادلاً وشاملاً. في هذا الصدد، كنا نود أن نلتمس مزيداً من الوضوح بشأن دور وتكوين مجلس السلام وقوة تحقيق الاستقرار في القرار 2803 (2025). وللمضي قدماً، سيكون من الضروري ضمان أن يتم تنفيذ القرار بالامتثال الكامل للقانون الدولي والتفويض الممنوح اليوم ووفقاً لحق الفلسطينيين في تقرير المصير، كما أثرنا باستمرار خلال المفاوضات. وسيكون من المهم أن يتابع المجلس هذه الولاية، ونرحب بالتزام مجلس السلام بتقديم التقارير إلى المجلس. ويبقى من الأساسي ضمان وصول المعونة الإنسانية إلى غزة دون عوائق، والتي يجب أن يتم إيصالها وفقاً للقانون الدولي الإنساني وبما يتماشى مع المبادئ الإنسانية من قبل منظومة العمل الإنساني التي تقودها الأمم المتحدة، وهي أفضل من يقوم بهذه المهمة الضخمة. ومن هذا المنطلق، نعتقد أن القرار يرسم طريقاً موثوقاً نحو

السلام الذي تحتاج إليه المنطقة بشكل عاجل. وقد أعربت المنطقة عن دعمها الكامل واستمعت الدانمرك إليها.

لقد صوتت الدانمرك اليوم بأمل وتواضع، ولكن أيضاً بحسّ من التفاؤل. نأمل أن يشكل هذا القرار الخطوة الأولى نحو مستقبل لا يتم فيه التفاوض على السلام في القاعة، بل نعيشه يوماً بعد يوم في دولتين، في منطقة يمكنها أخيراً أن تحقق الإمكانات التي أعاقتها الحرب لفترة طويلة جداً.

السيد ألفارو دي ألبا (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): تنوّه بنما بقيادة الولايات المتحدة وتعرب عن امتنانها للجهود الدبلوماسية التي بذلتها في اقتراح وتنسيق نص القرار 2803 (2025)، الذي اتخذه المجلس اليوم. ونؤيد خطة إنهاء النزاع وتحقيق السلام التي أقرها الرئيس دونالد ترامب والتي تمثل مرفقاً للقرار وجزءاً لا يتجزأ منه.

إن المثالي هو عدو الجيد. لقد صوتت بنما تأييداً لهذا القرار، الذي قدمته الولايات المتحدة وأيدته المملكة العربية السعودية وقطر ومصر والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا والأردن وباكستان وتركيا، لأننا حتى مع إدراكنا للحاجة الملحة والفورية لمعالجة شاملة للأسباب السياسية والأمنية التي أعاقت التوصل إلى حل مستدام للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني لعقود، نضع في صلب موقفنا الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني وحجم المعاناة والدمار الذي يواجهانه اليوم.

على مدار العامين الماضيين، أدت الحرب التي اندلعت في أعقاب الهجمات المدمرة التي شنتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، والتي أدانتها بنما مراراً وتكراراً، إلى الواقع المأساوي الذي تعيشه غزة اليوم. ونؤكد مجدداً أن مستقبل غزة يجب أن يُصاغ دون وجود حماس وسيطرتها. يتطلب الوضع الحالي على الأرض استجابة عاجلة تعطي الأولوية للأمن والاندماج وحماية السكان المدنيين في غزة وإسرائيل. لذلك نعتقد أن القرار الذي قدمته الولايات المتحدة واتخذه المجلس اليوم يمثل خطوة أولى ضرورية لتوطيد وقف إطلاق النار وتعزيز المساعدة الإنسانية الحيوية ودعم الجهود الدولية الموجهة نحو البدء في إعادة الإعمار والانطلاق في مسار مختلف عما عرفه الشعب الفلسطيني في غزة، أرضه الأم، منذ فترة طويلة جداً. كما أننا ننوّه بالعمل الحاسم الذي تقوم به وكالات الأمم المتحدة في مجال الحماية والمساعدة المقدمة للسكان المدنيين ونكرر التأكيد على دعمنا لذلك العمل، بما في ذلك في أصعب الظروف. ونؤكد على ضرورة ضمان وصولها وأمنها وقدرتها التشغيلية في الأرض الفلسطينية.

ومن المفهوم لدى بنما أن غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، جزء لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية المستقبلية وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الدولي. ولهذا السبب، نؤكد مجدداً أن المسار الوحيد المستدام ينطوي على حل يسمح للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي بالعيش جنباً إلى جنب في دولتين في سلام وأمن وكرامة لكليهما ضمن حدود معترف بها بشكل متبادل ومحترمة بشكل كامل. وستواصل بنما العمل مع جميع الجهات الفاعلة ودعم الإجراءات والمبادرات، مثل القرار المتخذ اليوم، لمواصلة البناء من أجل الحفاظ على وقف إطلاق النار وحماية المدنيين وإبقاء جميع السبل مفتوحة أمام حل سياسي من شأنه أن يعزز السلام العادل والكريم والدائم.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): امتنع الاتحاد الروسي عن التصويت على القرار 2803 (2025) الذي صاغته الولايات المتحدة دعماً منها لخطة الرئيس ترامب الشاملة لإنهاء النزاع في غزة. إن هذا مشروع قرار لا يمكننا ببساطة أن نؤيده.

إننا نقدر جهود الولايات المتحدة والوسطاء الآخرين التي جعلت من الممكن إيقاف المرحلة النشطة من الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني ومنع المجاعة الجماعية، وكذلك تحقيق وقف إطلاق النار وتأمين إطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين والمعتقلين الفلسطينيين وتبادل جثث القتلى. ونرى أن هذه الجهود مرحب بها في منطقة الشرق الأوسط وفي جميع أنحاء العالم.

في الوقت نفسه، عندما يتعلق الأمر بالقرارات التي يتخذها مجلس الأمن، وهو الجهاز الرئيسي المكلف – بموجب ميثاق الأمم المتحدة – بصون السلام والأمن الدوليين، ينبغي أن نضع في اعتبارنا المسؤولية الملقاة على عاتق المجلس. ولهذا السبب بالتحديد، ومنذ بداية المفاوضات بشأن النص، أصررنا باستمرار على منح أعضاء مجلس الأمن دوراً قانونياً مع ما يلزم من أدوات المساءلة والرقابة.

علاوة على ذلك، اتخذنا كنقطة انطلاق فرضية أن القرار يجب أن يمثل الأساس القانوني الدولي المعترف به عالمياً، مع إعادة التأكيد على القرارات والمبادئ الأساسية، وفي مقدمتها الصيغة الأساسية المتمثلة في ''دولتين لشعبين''. وفي نهاية المطاف، فإن هذا النهج بالتحديد هو الذي أقرته الأغلبية الساحقة في إعلان نيويورك بشأن تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين الذي تم اعتماده في أعقاب منتديين لدعم حل الدولتين.

هذه ليست مسألة نظرية، بل هي مسألة عملية جداً، وتبقى ذات أهمية خاصة في ضوء التصريحات العلنية التي لا لبس فيها الصادرة عن أعلى مستويات القيادة في إسرائيل التي تؤكد أن إقامة دولة فلسطينية أمر غير مقبول. وللأسف، لم تدخل هذه المكونات الرئيسية في نص الولايات المتحدة. وليس هناك أيضاً أي وضوح فيما يتعلق بالجداول الزمنية لنقل السيطرة على غزة إلى السلطة الفلسطينية أو أي يقين يحيط بمجلس السلام وقوة تحقيق الاستقرار الدولية التي سيكون بمقدورها، وفقاً لنص القرار الذي اتخذه المجلس اليوم، أن تتصرف باستقلالية مطلقة، دون أي اعتبار لموقف رام الله ورأيها. وهذا قد يرسّخ فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، ويذكّرنا بالممارسات الاستعمارية والانتداب البريطاني على فلسطين الذي منحته عصبة الأمم المتحدة لفلسطين، حيث لم تؤخذ آراء الفلسطينيين أنفسهم بعين الاعتبار على الإطلاق. وما يثير التساؤلات أيضا هو ولاية القوة الدولية لتحقيق الاستقرار. لم تحدد خطة الرئيس ترامب الشاملة أن القوة ستشارك في نزع سلاح غزة أو نزع سلاح الجماعات المسلحة المحلية باستخدام جميع الوسائل المتاحة. غير أن القرار يمنح القوة ولاية واسعة النطاق لإنفاذ السلام لدرجة أن البعثة قد تتحول بالفعل إلى طرف في النزاع، متجاوزة بذلك حدود حفظ السلام. وعلى حد علمنا، لم يوافق على ذلك أي بلد يحتمل أن يساهم بقوات. ونود أن نشير في الوقت نفسه إلى أن أعضاء المجلس لم يُمنحوا في الواقع الوقت الكافي للقيام بالعمل بحسن نية أو إيجاد حلول وسط. إن ليّ الأذرع في العواصم أو الضغط على الوفود هنا في نيويورك لا يمكن أن يسمى عملاً بحسن نية.

باختصار، إن وثيقة الولايات المتحدة ما هي إلا سمك في ماء. في الجوهر، يعطي المجلس مباركته لمبادرة الولايات المتحدة معتمداً على شرف واشنطن حصراً، تاركاً قطاع غزة تحت رحمة مجلس السلام والقوة الدولية لتحقيق الاستقرار التي لا تزال أساليب عملها مجهولة بالنسبة لنا. والأمر الأهم هنا هو ضمان ألا تصبح هذه الوثيقة ستارا للتجارب الجامحة التي تجريها الولايات المتحدة وإسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة أو أن تتحول إلى حكم بالإعدام على حل الدولتين.

وقد أحاطت روسيا علماً بموقف رام الله وموقف العديد من الدول العربية والإسلامية، التي أيدت القرار الأمريكي لتجنب تجدد إراقة الدماء في القطاع. ولذلك اخترنا عدم تقديم مشروعنا الذي كان يهدف إلى تعديل مفهوم الولايات المتحدة لجعله متوافقاً مع قرارات الأمم المتحدة المتفق عليها منذ فترة طويلة. ولكن لا يوجد سبب للاحتفال: فاليوم هو يوم حزين بالنسبة لمجلس الأمن. فإلى جانب رغبات الأطراف المعنية، هناك أيضا مفهوم مثل نزاهة مجلس الأمن. واليوم، ومع اتخاذ هذا القرار، تعرضت تلك النزاهة وصلاحيات المجلس لتقويضها. وفي هذه الحالة، نأمل أن يثبت لنا أننا مخطئون، ونأمل أن نتمكن من الاعتماد على الولايات المتحدة لإثبات قدرتها على حفظ السلام عمليا. وسيتم تقييم هذه الإمكانية من خلال قدرة الولايات المتحدة على النجاح في ضمان سلام دائم تتعايش بموجبه إسرائيل وفلسطين في سلام وأمن ضمن حدود 1967، مع جعل القدس عاصمة للدولتين، وذلك وفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة والقانون الدولي والاتفاقات السابقة التي تلبي مصالح الإسرائيليين في ضمان أمنهم وحق الفلسطينيين في أن تكون لهم دولتهم الخاصة بهم.

ويقع تنفيذ خطة الرئيس ترامب الآن على عاتق واضعيها ومؤيديها بشكل مباشر، ولا سيما من بين الدول العربية والإسلامية الثماني التي أيدت الخطة. ومما يؤسف له أننا مررنا بالفعل بتجربة مؤسفة لقرارات بشأن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي دفعت بها الولايات المتحدة وأدت إلى نتيجة معاكسة لما كان مقصودا. ولا يمكن للأعضاء أن يقولوا إننا لم نحذرهم.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): إن غزة، التي دمرتها الحرب التي دامت سنتين، أرض خراب وبحاجة ماسة إلى إعادة البناء. لا يزال أكثر من مليوني شخص يعيشون في حرمان ويعانون من النزوح. وتدعم الصين مجلس الأمن في اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتحقيق وقف دائم لإطلاق النار وتخفيف الكارثة الإنسانية وإطلاق عملية إعادة الإعمار بعد الحرب لإحياء الأمل في تحقيق السلام والتنمية للشعب في غزة. ومما يؤسف له أن القرار الذي تم التصويت عليه للتو (القرار 2803 (2025)) يفتقر إلى العديد من الجوانب ويثير القلق الشديد.

أولا، إن القرار غامض وغير واضح بشأن العديد من العناصر الحاسمة. ويطلب واضع المسودة الأولى من المجلس أن يأذن بإنشاء مجلس للسلام وقوة دولية لتحقيق الاستقرار، سيكون لهما دور رئيسي في الحوكمة في غزة بعد الحرب. وكان ينبغي أن يشرح بالتفصيل هيكلهما وتكوينهما واختصاصاتهما ومعايير المشاركة فيهما، من بين أمور أخرى. كان ينبغي أن يكون هذا أساسا رئيسيا لمناقشات المجلس الجادة. ومع ذلك، فإن القرار يحتوي على تفاصيل ضئيلة عن هذه العناصر الحاسمة. وعلى الرغم من الطلبات المتكررة من أعضاء المجلس للحصول على مزيد من المعلومات، لم يرد أي رد من واضع المسودة الأولى.

ثانيا، لا يُظهر القرار المبدأ الأساسي المتمثل في حكم الفلسطينيين لفلسطين. فغزة ملك للشعب الفلسطيني وليس لأي جهة أخرى. إن أي ترتيبات لما بعد الحرب يجب أن تحترم إرادة الشعب الفلسطيني وتعطي الدور الحيوي للسلطة الفلسطينية الاعتبار الكامل. يحدد القرار ترتيبات الحوكمة في مرحلة ما بعد الحرب في غزة، ولكن يبدو أن فلسطين بالكاد تظهر فيه، ولا تنعكس فيه السيادة والملكية الفلسطينية بشكل كامل. وما يثير القلق بشكل خاص هو أن القرار فشل في التأكيد صراحة على الالتزام الراسخ بحل الدولتين باعتباره إجماعا دوليا.

ثالثا، لا يضمن القرار المشاركة الفعالة للأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها. ويطلب القرار من المجلس تفويض مجلس السلام بتولي المسؤولية الكاملة عن الترتيبات المدنية والأمنية في غزة، لكنه لا ينص على أي آلية إشراف أو مراجعة تتجاوز التقارير السنوية المكتوبة. إن الأمم المتحدة تتمتع بخبرة وقدرات واسعة في مجال الإنعاش بعد انتهاء النزاع وإعادة الإعمار الاقتصادي، وبالتالي ينبغي أن تؤدي دورا حيويا في الحوكمة في غزة بعد الحرب. ومع ذلك، لا يوجد مثل هذا الترتيب في القرار.

رابعا، إن القرار ليس نتاج مشاورات كاملة بين أعضاء المجلس. وبعد أقل من أسبوعين من تقديم القرار، استعجل واضع المسودة الأولى المجلس في اتخاذ قرار حاسم بشأن مستقبل غزة ومصيرها. وقد شارك أعضاء المجلس بمسؤولية في المشاورات، وطرحوا الكثير من الأسئلة والاقتراحات البناءة، لكن معظمها لم يؤخذ بها. وعلى الرغم من استمرار وجود مخاوف كبيرة وخلافات كبيرة بين الأعضاء، فقد أجبر واضع المسودة الأولى المجلس على اتخاذ إجراء بشأن القرار. إننا نشعر بخيبة أمل عميقة إزاء هذا النهج الذي لا يحترم أعضاء المجلس ويضر بتضامن المجلس.

وعلى الرغم من المسائل العديدة المذكورة أعلاه في القرار وشواغل الصين الرئيسية بشأنه، وبالنظر إلى الوضع الهش والخطير في غزة، وضرورة الحفاظ على وقف إطلاق النار ومواقف دول المنطقة وفلسطين، فقد امتنعت الصين عن التصويت. كما تجدر الإشارة إلى أن شواغلنا وأوجه قلقنا لا تزال قائمة. يجب أن يواصل مجلس الأمن إيلاء اهتمام وثيق للوضع في غزة والقضية الفلسطينية. وتكمن القضية الفلسطينية في صميم مسألة الشرق الأوسط. إنها مسألة تتعلق بالإنصاف والعدالة على الصعيد الدولي. يجب على المجتمع الدولي أن يدفع بثبات حل الدولتين وأن يسعى إلى تحقيق التسوية السياسية للقضية الفلسطينية. وهو ما يعني إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كاملة على أساس حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وبالتالي تحقيق حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته وبقائه وعودته. لطالما دعمت الصين بحزم قضية الشعب الفلسطيني العادلة في استعادة حقوقه الوطنية المشروعة. ونحن على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي لبذل جهود حثيثة من أجل التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل سيراليون.

تشكر سيراليون الولايات المتحدة على تنسيق العملية التي توجت بتقديم القرار الذي اعتمده المجلس للتو (القرار 2803 (2025)). ونشكر الرئيس دونالد ج. ترامب على قيادته ونشكر أيضا الوسطاء الآخرين، مصر وقطر وتركيا، على جهودهم الجديرة بالثناء.

لقد صوتت سيراليون مؤيدة للقرار 2803 (2025). وقد فعلنا ذلك مدركين لمسؤولياتنا كعضو في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ولدعمنا الطويل الأمد للسلام العادل والدائم في الشرق الأوسط، القائم على أساس القانون الدولي وحماية المدنيين وحل الدولتين عن طريق التفاوض، مع تحقيق دولة فلسطين المستقلة التي لديها مقومات البقاء والمتصلة جغرافيا والتي تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن.

كما أخذ تصويتنا بعين الاعتبار نقطة أن النص قد قبلته السلطة الفلسطينية وحظي بتأييد عدد من دول المنطقة المشاركة بشكل وثيق في جهود السلام. وقد كانت وجهات نظرهم واستعدادهم للعمل مع هذا الإطار من الاعتبارات الهامة بالنسبة لسيراليون في تقييم ما إذا كان القرار يمكن أن يسهم، إذا ما تم تنفيذه بحسن نية، في تهدئة الأوضاع وإيجاد مساحة للعملية السياسية.

وطوال المفاوضات، استرشدت سيراليون بأربعة مبادئ أساسية: أولا، حماية حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير؛ ثانيا، ضمان حماية المدنيين ووصول المساعدات الإنسانية دون عوائق؛ ثالثا، ترسيخ أي تدابير لتحقيق الاستقرار في إطار واضح وقانوني ومحدد زمنيا يعيد الحكم الفلسطيني الشرعي؛ رابعا، الحفاظ على السلام والأمن الإقليميين وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

ونولي أهمية خاصة للآثار القانونية لقرارات المجلس. يجوز لمجلس الأمن في المسائل التي تدخل في نطاق ولايته بموجب الميثاق، أن ينشئ التزامات ملزمة للدول الأعضاء، بحكم الموافقة التي سبق أن منحها جميع الأعضاء لقبول قراراته وتنفيذها. وبذلك، يمكن للمجلس أن يسهم في التطوير التدريجي للقانون الدولي المتعلق بصون السلام والأمن الدوليين وتدوينه.

وفي الوقت نفسه، فإن سلطة المجلس ليست بلا حدود. فهي مقيدة بالميثاق وبالقواعد القطعية للقانون الدولي العام، أي القواعد الآمرة، التي لا تقبل أي استثناء. ومن بين هذه القواعد الآمرة حق الشعوب في تقرير مصيرها، كما صاغته لجنة القانون الدولي وأكدته السوابق القضائية لمحكمة العدل الدولية. ولا يجوز للمجلس قانونا إلغاء هذا الحق أو تعليقه أو جعله مشروطا.

ولذلك فإن سيراليون تفهم بوضوح أنه لا يوجد في هذا القرار ما يضعف أو يقيد أو يؤجل حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفي دولة مستقلة. وهذا الحق موجود بشكل مستقل عن أي خطة سلام أو ترتيبات للحوكمة أو برنامج إصلاح. ووفقا لفتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن سياسات وممارسات إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية (انظر A/78/968)، فإن الأمم المتحدة، بما فيها المجلس، مدعوة إلى تفعيل هذا الحق وليس تأجيله أو تمييعه. وإزاء هذه الخلفية، فإننا نفسر الإشارات الواردة في القرار إلى مسار مستقبلي لتقرير المصير الفلسطيني وإقامة الدولة الفلسطينية على أنها إعادة تأكيد لحق الشعب الفلسطيني القائم وليس جعله مشروطا. فأي معايير تتعلق بالحوكمة أو الإصلاح يمكن أن تتعلق فقط بالطريقة التي يمارس بها هذا الحق في الممارسة العملية، وليس بوجوده في القانون.

وينشئ القرار مجلس سلام كإدارة حكم انتقالي ويأذن بنشر قوة دولية لتحقيق الاستقرار في غزة. وقد شاركت سيراليون بشكل بنّاء في هذه الجوانب وقدمت صياغات تتضمن إشارة أكثر وضوحاً إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بهدف توضيح أن المجلس لا يؤيد أي شكل من أشكال استبدال سلطة احتلال بأخرى، ولا إنشاء إدارة دولية جديدة مفتوحة العضوية منفصلة عن القانون الدولي وعن التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني.

وعلى الرغم من عدم إدراج جميع مقترحاتنا في النص النهائي، فإننا نود أن نسجل فهمنا للآثار القانونية المترتبة عليه.

أولا، إننا نعتبر مجلس السلام كيانا ذا طبيعة انتقالية. وهو إطار عمل مؤقت يهدف إلى المساعدة في تحقيق الاستقرار في غزة وتيسير تنفيذ اتفاق السلام ودعم إعادة تأسيس الحكم الفلسطيني الشرعي. وهو لا يغير ولا يمكن أن يغير وضع الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا يمنح السيادة أو ينقلها.

ثانيا، إننا نفهم أن المجلس يتصرف، من حيث الجوهر، وفق مسؤولياته بموجب الفصل السابع من الميثاق عن صون السلام والأمن الدوليين، لا سيما فيما يتعلق بالإذن بإنشاء القوة الدولية لتحقيق الاستقرار. يجب ممارسة الصلاحيات الممنوحة للقوة الدولية لتحقيق الاستقرار وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ثالثا، يعمل كل من مجلس السلام والقوة الدولية لتحقيق الاستقرار في إطار قانون الاحتلال والقواعد السارية بشأن المسؤولية الدولية وليس خارج نطاق هذه الأطر. ويقع على عاتق أي جهة تبسط سيطرة فعلية على إقليم أو على أشخاص، سواء كانت دولة أو كياناً مكلفا بولاية، ما يترتب على ذلك من التزامات قانونية ومسؤولية محتملة. ونؤكد أنه، فيما يتعلق بالوضع السابق لاتخاذ هذا القرار، تظل المسؤولية القانونية الدولية لدولة إسرائيل قائمة. وعلى وجه الخصوص، تستمر التزامات إسرائيل كسلطة قائمة بالاحتلال فيما يتعلق بما يلي: التحقيق والملاحقة القضائية، حسب الاقتضاء، في الجرائم الفظيعة المزعومة؛ وحماية حقوق الإنسان للفلسطينيين، بمن فيهم المحتجزون؛ وعودة رفات المتوفى بكرامة؛ واستمرار عدم شرعية الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، بموجب القانون الدولي.

ونؤكد من جديد كذلك على وحدة وتواصل الأرض الفلسطينية المحتلة التي تشمل الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة، على النحو المعترف به في القرارات السابقة للمجلس والجمعية العامة. ولا يوجد في هذا القرار ما يمكن تفسيره على أنه تجزئة لتلك السلامة الإقليمية أو حكم مسبق على قضايا الوضع النهائي، التي يجب حلها من خلال المفاوضات بما يتماشى مع القانون الدولي.

وفيما يتعلق بمسألة السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية، تذكّر سيراليون بقرارات الجمعية العامة ومواقف المجلس التي تؤكد حق الشعب الفلسطيني في السيادة الدائمة على موارده الطبيعية، بما في ذلك الموارد البرية والبحرية في الأرض الفلسطينية المحتلة. ونأسف لأن الصيغة التي اقترحناها والتي تؤكد صراحةً على هذا الحق لم يتم الاحتفاظ بها في النص النهائي. ولذلك، فإننا نسجل في المحضر أننا نفهم أن هذا الحق يظل ساريا تماما وغير منقوص.

ويعكس تصويتنا المؤيد للقرار توازنا مدروسا بعناية. لا يخلو القرار من أوجه القصور، ولا يعكس بشكل كامل جميع تفضيلات سيراليون ومقترحاتها. وكما قال الممثل الدائم لبنما، وكما عبّر الفيلسوف الفرنسي فولتير ببلاغة، «إن الكمال عدو لما هو جيد». ومع ذلك، فإذا نظرنا إلى القرار ككل، ومع الأخذ بعين الاعتبار قبول السلطة الفلسطينية له والدعم الذي أعربت عنه الدول الرئيسية في المنطقة، فإننا نرى أن القرار يتضمن عناصر يمكن أن تساعد، إذا ما تم تنفيذها بحسن نية وبما يتوافق تماما مع القانون الدولي، في توطيد وقف إطلاق النار وتعزيز اتفاق السلام وتحسين وصول المساعدات الإنسانية وتهيئة الظروف اللازمة للتعافي المبكر وإعادة الإعمار في غزة، مع المساهمة في تحقيق الاستقرار الإقليمي.

ولذلك فإن دعمنا مصحوب بتوقعات واضحة: أن يتم احترام وقف إطلاق النار وتعزيزه؛ وأن يتم حماية المدنيين، أينما كانوا، وفقا للقانون الدولي الإنساني؛ وأن تنفذ جميع الأطراف اتفاق السلام بحسن نية وبروح من التوافق؛ وأن تؤدي الترتيبات الانتقالية، ضمن إطار زمني محدد، إلى حكم فلسطيني موحد وشرعي على الأرض الفلسطينية المحتلة؛ وأن يتم اتخاذ خطوات ذات مصداقية ولا رجعة فيها نحو تسوية سياسية عادلة وشاملة ودائمة على أساس حل الدولتين والإعمال الكامل لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

وستواصل سيراليون دعم جميع الجهود الحقيقية، داخل المجلس وخارجه، لإنهاء دورة العنف الحالية والنهوض بسلام عادل يوفر الأمن والكرامة للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، بما يتماشى مع القانون الدولي ومقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

رفعت الجلسة الساعة 18/30.